الكتل قدمت شكرها للعاهل بعد توجيهه لتشكيل لجنة وزارية بشأنها

«النواب»: التجاوب الملكي «صفعة» بوجه من شكك بدستورية «أملاك الدولة»

■ القضيبية - أماني المسقطي، حسن المدحوب

□ ذكر عدد من النواب في جلسة الأمس أن التجاوب الملكي وتشكيل لجنة وزارية تبحث في التجاوزات التي كشفتها لجنة التحقيق في أملاك الدولة أكبر صفعة لمن حاول أن يضرب بدستورية اللجنة.

وقال رئيس لجنة التحقيق في أملاك الدولة عبدالجليل خليل: إن التعديات التي وقعت على الأراضي والعقارات العامة «زلزال»، مبدياً ترحيبه بتشكيل اللجنة الوزارية، معتبراً أن الأمر الملكي هو صفعة لمن حاول التشكيك بدستورية اللجنة.

وأبدى خليل خشيته من أن يحدث تلاعب في عمل اللجنة المشكلة، بحيث يتم إبعاد عدد من الوثائق والأراضي عن دائرة التصحيح، والتلاعب فيها، مشدداً على ضرورة تصحيح الأوضاع وعدم الدف والدوران فيها.

وفي الصدد نفسه قدم رئيس جلسة النواب النائب الأول لرئيس مجلس النواب غانم البوعينين شكره وشكر النواب لجلالة الملك على توجيهه السامي بإنشاء لجنة وزارية للنظر في التجاوزات التي كشفها النواب في عدد من لجان التحقيق التي شكلوها، وعلى رأسها لجنة التحقيق في أملاك الدولة.

وقد تغيب وزيرا العدل والمالية عن حضور جلسة النواب يوم أمس، واكتفت الحكومة بتمثيلها بوزير مجلسي الشورى والنواب عبدالعزيز الفاضل، الأمر الذي دفع النواب لإكمال هجومهم الذي بدأوه على الحكومة منذ الأسبوع الماضي في هذا الملف.

النائب عبدالله العالي مقرر لجنة التحقيق في أملاك الدولة يدعو لإعادة الأراضي للمواطنين

النائبان خميس الرميحي وعبدالله الدوسري هما فقط من عارض توصيات التقرير

بوصندل: احرقوا تقرير أملاك الدولة!

□ تطرّق النائب إبراهيم بوصندل إلى مداخلة وزير العدل والشئون الإسلامية الشيخ خالد بن علي آل خليفة في الجلسة الماضية حين أشار إلى أنه «غير مستعد للدخول في معارك (دونكيشوتية)»، وقال: «وكأن الوزير يشير إلى مصارعة الوهم. وإذا كان تقرير لجنة التحقيق بعد 29 شهراً من عملها غير حقيقي، إذاً لا توجد حقيقة على هذه الأرض، وإذا كنا ما نتكلم عنه هو الاعتداء على 65 كيلو متراً مربعاً بما يوازي 15 مليار دينار، إذاً ما هي الحقيقة غير هذه الحقيقة؟».

وتابع: «سأساير وزير العدل وأقول أحرِقوا تقرير اللجنة لأنه غير دستوري ومنعدم قانونياً وباطل وأنه والعدم سواء، وأرسلوا فيروساً يدمر النسخ الإلكترونية، وامنعوا البث الإذاعي بحجة الخلل الفني وهو في الحقيقة العبث الفني، وهذا ما جعل وزارة الإعلام أضحوكة بين الشعب البحريني»، مشيراً إلى أن توقعات عدم بث الجلسة قبل موعدها دليل على أن هناك من كان يقصد عدم بث الجلسة.

وأضاف معلقاً: «يكفينا بث فعاليات نَخَول وربيع الثقافة، أما ما يحدث في مجلس الشعب، فلا يستحق البث، بل أني حين طلبت تسجيل شخص لحضور الجلسة تم إبلاغي بأنه لا يوجد مكان في المجلس»، معتبراً ذلك دليلاً على محاولة عدم إطلاع الشعب على ما يدور في مجلس الشعب.

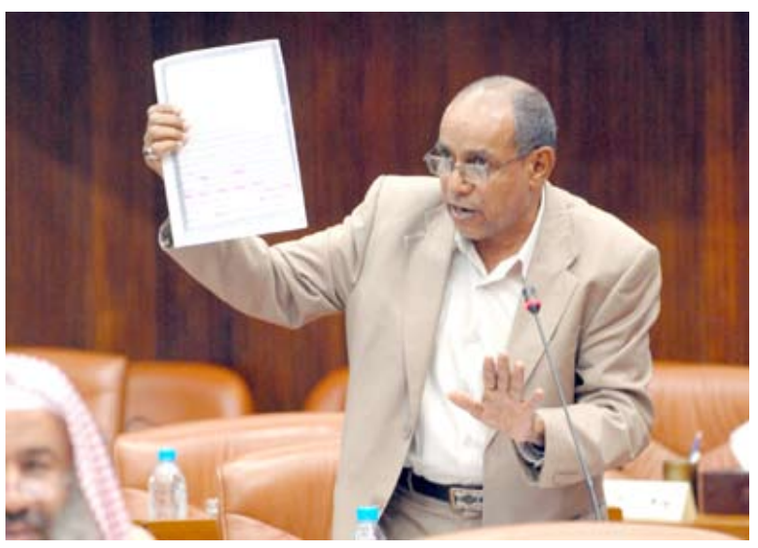
المتغوي: إذا كان هناك من حب للوطن فيجب إعادة الملكيات العامة

المتغوي: لم تتم مشاورتنا حين صودرت الأراضي

بدأ النائب عبدالحسين المتغوي مداخلته بالاستناد إلى الآية القرآنية «والذين استجابوا وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون»، التي زُينت بها قاعة البرلمان، وقال: «الآية تؤكد أن أمرنا شورى، ولكن حين تمت مصادرة الأراضي لم يتم مشاورتنا (...)، وبعض الوزراء والمسئولين في كلامهم مغالطة كبيرة، حين يقولون أن صلاحيتنا أكثر من صلاحيتهم».

وتطرق المتغوي إلى مشروع المدينة الشمالية التي تحيطها 12 أرضاً خاصة ومساحتها 37 كيلو متراً مربعاً، مشيراً إلى أن ذلك يحول دون استفادة الصيادين من المساحة البحرية التي تحيط بالشمالية، متسائلاً عن أسباب توزيع الأراضي وإلى من ذهبت.

وتساءل المتغوي: «هل يليق بدولة تسهر على رعاية أملاك الناس وأملاك الحق العام أن يكون لديها هذا التناقض الصارخ الذي كشفته سجلات جهاز المساحة والتسجيل العقاري ووزارة المالية، ليثار الشك والاتهام الصريح، وفي الأخير نطلب من المواطن احترام القانون والدستور والقيادة السياسية؟».

وأضاف: «البعض يرى أن المجلس غير مريح لأنه لا يسايره، ونحن نقول إذا كان هناك من حب للوطن والمواطن واحترام للدستور والميثاق، فيجب إعادة الملكيات العامة التي تحولت إلى ملكية خاصة. وعلى الناس الذين استعملوا الأراضي وبنوا عليها ناطحات سحاب أن يرجعوا ثمنها بقانون».

وأشار المتغوي إلى من وصفهم بـ«أصحاب الأصابع المستمرة الحركة في تحويل ممتلكات البحرين إلى قسائم خاصة»، وأنه من غير المقبول أن لا تتجاوز المساحة التي توهب للمواطن 50 في 50 قدماً، في حين توهب مساحات بملايين الأقدام لمواطن آخر.

النائب عبدالعزيز أبل خرج قبل التصويت على التقرير

أبل: تقرير «أملاك الدولة» مكسب للمشروع الإصلاحي

اعتبر النائب عبدالعزيز أبل أن تقرير لجنة التحقيق في أملاك الدولة خلق منعطفاً وهو محطة جديدة من محطات العمل الوطني، ومكسب من مكاسب الإصلاح والمشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

وأشار إلى أن استثمارات هذه الأراضي كان بالإمكان أن تكون مصدراً للدخل وللإسهام في التطور الاقتصادي البحريني، لافتاً إلى أن تعزيز الإصلاح يجب أن يتم من خلال تبني الحكومة لهذا التقرير.

وقال: «هذا التقرير يجب أن يكون منطلقاً لعمل مستقبلي لحماية أملاك الدولة ويصب في الخزينة العامة للدولة، وبالتالي الانتهاء من العديد من الملفات العالقة، وهذا التفكير المنطقي الذي يجب أن يحكم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

بوصندل: اختمها بخير... والدوسري: لن أختمها بـ«بروباغندا انتخابية»

بوصندل للدوسري: «اختمها بخير»

□ تسببت مداخلة النائب عبدالله الدوسري التي طالب فيها النواب بالانتباه للإشكال القانوني لعمل لجنة التحقيق في أملاك الدولة، في إثارة حفيظة النواب، وخصوصاً النائب إبراهيم بوصندل الذي قال موجهاً حديثه للدوسري: «اختمها بخير».

فرد عليه الدوسري: «سأختم بخير وبعيداً عن البروباغندا الانتخابية. وأتحفظ على أية إساءة في البحرين، وأرفض الطعن في خاصرة الوطن، والبحرين لا تتحمل أن تكون عرضة للمزايدات».

وتابع أن «الحكومة معها الحق حين تقول إن تشكيل هذه اللجنة غير قانوني، ويجب أن يتوجه المجلس أو الحكومة للبت في هذا الموضوع، وقد يقول البعض إن الموضوع يحتاج إلى تعديل دستوري والوقت لا يمنح التعديل الدستوري للتخلص من هذا الإشكال القانوني. ولكن ندعو لتعديل قانون المحكمة الدستورية للبت في الإشكال الذي يقع بين الحكومة والنواب».

وواصل «حسناً فعلت وزارة الإعلام حين قطعت البث، ولو كنت أحد الوزيرين اللذين انسحبا في الجلسة الماضية، لفعلت مثلهما، وأنا لم أكن راضياً عن تشكيل اللجنة، ومع الحكومة حين منعت البث الذي يسيء للبلد».

الدوسري: حسناً فعلت وزارة الإعلام حين قطعت البث

الوداعي يقترح تشكيل وفد من «الكتل» للذهاب إلى «الصافرية»

□ اقترح النائب سيد مكي الوداعي تشكيل وفد من رؤساء الكتل لمخاطبة جلالة الملك والقيام بمهمة عرض موضوع الأراضي المعتدى عليها، ودراسة استرجاع ما يمكن استرجاعه منها أو التعويض ما أمكن، ورفع المخالفات المحققة على النيابة العامة اعتماداً على قانون العقوبات والقانون المدني. ومنها المادة (211) والمتعلقة بحجب المعلومات، وتعطيل تنفيذ القوانين والأنظمة، وإعمال الأدوات الرقابية البرلمانية باستجواب المعنيين بالملف ورفع توصية للمجلس المقبل بمتابعة الملف وتتبع ما لا يسعف وقت المجلس الحالي في متابعته، وخصوصا اقتراحاً بقانون يؤكد حماية الأملاك العامة واسترجاع ما ذهب منها بغير وجه حق. وأضاف أن ما بني على باطل فهو باطل، ولقد أقسمنا جميعا بما في ذلك جلالة الملك وأعضاء السلطات الثلاث التشريعية والقضائية وكذالك التنفيذية, على احترام الدستور والقانون وأن نذود عن حرية الشعب ومصالحه وأمواله, وفقاً للمادة (78) من الدستور, ولا شك أن الأراضي المغمورة والسواحل والشواطئ داخلة في ما يوجب حمايته هذا القسم, إذ إنها من الثروات الطبيعية, فهي بطبيعتها أملاك عامة وبالتالي داخلة في عموم النص الدستوري رقم (11), مردفاً بأن الثروات الطبيعية كافة مُلك للدولة وتقوم على حفظها واستثمارها. كما نصت المادة رقم (117) على أن لاينعقد التزام باستثمار شيء منها إلا بقانون بقولها, كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدود. أما المادة (9) من الدستور فقد نصت, على إلزام الجمهور بحمايتها حيث قالت: «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن. كما بينت المادة رقم (107ج) أن المشرع منع التصرف في أملاك الدولة بالقانون, بقولها (يبين القانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها, والحدود التي يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأملاك)».

سيد مكي الوداعي

قمبر: ذهاب 37 كيلو متراً لأشخاص يعدون بأصابع اليد يعوّر القلب

□ قال النائب سامي قمبر: إن الحكومة ومن يمثلها من الوزراء هم كما يقول المثل البحريني «يا دهينه لا تنكتين» يعني «شوي شوي علينه»، هذا المجلس أقسم على الدستور في المحافظة على المال العام ومحاسبة كل متعد على هذا المال صغر أم كبر، محاسبة إيجابية أن تقول لهذا المتعدي حاسب نفسك على ما فعلت واتق الله في هذا الوطن وكل همّ النواب هو أن يعيش المواطن في بحبوحة من العيش لاضيق منه.

وأضاف أن الكلام هنا يوجه إلى الحكومة وإلى وزيرة الثقافة والإعلام على ما فعلته من تعمد عدم بث جلسة النواب، النواب انتخبهم الشعب ويتكلمون باسمه ومن حق هذا الشعب أن يسمع ما يقوله ممثلوه تحت قبة البرلمان، الحكومة مع الأسف صادرت هذا الحق، التلفزيون يقتطع ما يريد أن يبثه ولا يعكس حقيقة ما يدور في المجلس والآن جاء الدور على الإذاعة وتأتي الحكومة لتقول بشكل متكرر: نحن نتعاون معكم. أين هذا التعاون وهناك رقيب على كلام النواب فيما يقولون في هذا المجلس؟ هل هذا الكلام يتماشى مع المشروع الإصلاحي لجلالة الملك؟

وأردف أما بالنسبة للتقرير فأقول يحتار الإنسان وهو يقرأ التقرير الذي أخرجته لجنة التحقيق في أملاك الدولة عن المآسي الموجودة والفوضى التي عليها دولة ذات مؤسسات.

وواصل «مؤسسات الواجب فيها تمام الانضباط وتمام الشفافية ولكن للأسف العملية عكس ذلك والدليل على ذلك المخالفات المذكورة في التقرير والمبادرة التي أطلقها الملك حفظه الله تستحق كل الشكر والتقدير في إنشاء اللجنة الوزارية لمعالجة هذا القصور وهذه الفوضى وإرجاع الأمور إلى نصابها».

وذكر أنه «حينما كنت أقرأ التقرير وجدت نفسي أحياناً أضحك ولأن هناك ما يدعو لذلك مع الأسف الشديد وأحياناً أخرى أمتعض وتصيبني الغصة، وفي كلا الحالين هي تحسر على واقع مرير، أراضٍ غير مسجلة وليست لها وثائق ويتم تسجيلها ويقتطع جزء كبير فيها ويذهب لحساب أناس ليس لهذا المجلس أن يكون له الحق في معرفتهم لأن الشفافية معدومة والمعلومات منقوصة وهناك تعتيم على كثير من الحقائق في وثائق الدولة كما ذكر التقرير.

سامي قمبر